

استطلاع للرأي
حول
الديموقراطية في الأردن

"النتائج الأولية"

كانون الثاني 1993

مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الاردنية

توطئة

يتضمن هذا التقرير النتائج الأولية لدراسة "الديموقراطية في الأردن" أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في شهر كانون الثاني من عام 1993 , وذلك عن طريق استبانته صممت لهذا الغرض. واشتملت على أسئلة تتعلق بخصائص ديموغرافية واجتماعية للمبحوثين وتقييمهم لأعمال مجلس النواب الحالي, ومدى الرضى عن إنجازاته, والدور الذي قام به ومدى تمثيله لجميع فئات الشعب ورأيهم في نواب دوائهم الانتخابية, ورأيهم في قانون الانتخابات من حيث عدد الدوائر, والمقاعد النيابية, وأسس تقسيمها. ومدى معرفة المواطنين والمأمهم بقانون الأحزاب, وتعليمات الإدارة العرفية, وقانون المطبوعات والنشر وبالتعديلات التي أدخلت على بعض المواد فيها, وموقعهم من الديموقراطية والإجراءات التي اتخذت لتحسن المناخ الديموقراطي سواء من الحكومة أو من مجلس النواب, وموقعهم من المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة والحياة السياسية. علما أن هامش الخطأ لا يتجاوز 5%.

ولا بد من التنويه بدور دائرة الإحصاءات العامة التي قدمت كل عون لإنجاح هذه الدراسة, وذلك من خلال تصميم العينة وتحديد مواقعها. وقد بذل كل من السيدين طوني الصباغ, مدير مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات والاستشارات التسويقية, وفتحي النسور, من دائرة الإحصاءات العامة, جهداً مشكوراً في جميع مراحل الدراسة, فلهم الشكر والامتنان. والشكر أيضاً إلى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية الذين شاركوا في التحضير لهذه الدراسة وتنفيذها, وإلى طلبة الجامعة الذين جمعوا البيانات في الميدان, وإلى العاملين والعاملات في مركز الدراسات الاستراتيجية والعاملين في التجهيز المكتبي والإلكتروني.

وأخيراً الشكر والامتنان إلى جميع المبحوثين الذين كان لتجاوبهم المثمر الأثر في إنجاح هذه الدراسة.

الديموقراطية في الأردن

المقدمة:

شهد المجتمع الأردني في السنوات الأخيرة (منذ عام 1989 وحتى الآن ...) بعض التغيرات في حياته السياسية والناحية الديموقراطية تمثلت في ظهور الأحزاب والانتخابات النيابية لتي تعطلت لفترة تقرب من 20 عاماً. ويتوقع المرء أن يطرأ تغيير على طبيعة العلاقة بين فهمه لهذه التغيرات وطبيعة العلاقة بين المواطن وحكومته من جهة وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى, وقد ينعكس هذا على الحياة العامة وعلى أشكال وأبعاد الحياة المختلفة للإنسان الأردني وعلى الوجه الخارجي الأردن.

ومن هذا التصور أو التوقع فقد قام مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بتنفيذ دراسة حول "الديموقراطية في الأردن" تم جمع بياناتها خلال الفترة (16-1993/1/21), واستندت إلى عينة حجمها (1197) فرداً تمثل السكان من سن (19) سنة فأكثر في مناطق مختلفة في الأردن.

ويتضمن هذا التقرير وصفاً لهذه الدراسة وعرضاً إجمالياً لنتائجها الأولية.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى الوقوف على اتجاهات المواطنين نحو التحول الديموقراطي في الأردن منذ عام 1989, والوقوف على حقيقة موقفهم من "العملية الديموقراطية" وعلى مستوى معرفتهم ووعيهم ومشاركتهم بها. وترمي كذلك إلى التعرف على الأطر السياسية التي تمارس الديموقراطية ضمنها ومن خلالها, ومدى وعي المواطن الأردني للتغيرات التي أدخلت عليها, وكذلك مدى أداء السلطة التشريعية لدورها ورضى المواطنين عن هذا الدور والوقوف على المعوقات التي تحول دون أداء النواب للدور المتوقع منهم.

المنهجية:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج الإحصائي والأدوات التابعة له وأهمها صحيفة الإستبانة التي اشتملت على مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالحقائق الاجتماعية موضوع الدراسة.

وقد قام سبعة فنيين بتصميم العينة, وتحديد مواقعها في الميدان, وعمل (17) مراقبا للإشراف على (60) طالبا وطالبة من الجامعة الأردنية قاموا بجمع البيانات, وتم تدريبهم على تعبئة الاستمارة في الجامعة الأردنية وفق برنامج تدريبي أعد لهذا الغرض شارك فيه عدد من موظفي دائرة الإحصاءات العامة, وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة. كما قام (8) أشخاص متخصصين بعملية تدقيق وترميز الاستمارات, ومن ثم فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسوب باستخدام (4) حوسبات شخصية من خلال شاشات خاصة بالاستمارة مع إجراء بعض العمليات التدقيقية بواسطة الحوياسب مباشرة, كما تم التأكد من اكتمال إدخال البيانات وتدقيقها ومن قواعد المدى التي أعدت مسبقاً بتطبيق برامج الاتساق للتأكد من أن البيانات متسقة ومنطقية. وبعد ذلك تم إعداد ملف بيانات نظيفة من الأخطاء واستخرجت على أثر ذلك النتائج الأولية التي يتضمنها هذا التقرير, بالإضافة إلى إمكانية استخراج أي نتائج تخدم أهداف التحليل مستقبلاً.

تصميم العينة:

تستند عينة هذه الدراسة إلى العينة الرئيسية التي تم تصميمها في دائرة الإحصاءات العامة والتي تتكون من مجموعة المكررات, Replicates. وتشمل كل مكررة في المتوسط حوالي (1000) أسرة تمثل سكان المملكة, باستثناء السكان المقيمين في المناطق النائية, وفي مساكن جماعية كالفنادق والمستشفيات, ومعسكرات العمل, وما إلى ذلك.

وقد اشتملت عينة الدراسة على مكررة واحدة من اصل (48) مكررة التي تتكون منها العينة الرئيسية, وضمت هذه المكررة (60) وحدة معيانية أولية (حي أو مجموعة أحياء) موزعة على المملكة بنسبة أوزانها من إجمالي السكان, أي أنها عينة موزونة ذاتياً. واختير من كل وحدة معيانية أولية, بطريقة الاختبار العشوائي المنتظم, عدد من الأسر, ثم بطريقة عشوائية أيضاً تم اختيار فرد من كل أسره عمره (19) سنة فأكثر لتستوفى منه بيانات الاستمارة.

وبذلك تكون عينة الدراسة من (1197) أسرة تم جمع بيانات الاستمارة من واحد في كل منها عمره (19) سنة فأكثر، وقد روعي في الاختبار أن يكون عدد الذكور مساويا لعدد الإناث في كل حي، حيث بلغ عدد الذكور والإناث 602,595 على التوالي.

النتائج الأولية:

تظهر النتائج الإجابات على أسئلة الاستبيان المفتوحة بوضوح تدني مستوى وعي المواطنين لحقوقهم السياسية والمدنية. هذا إضافة إلى ارتفاع نسبة الأشخاص الذين أجابوا ب "لا اعرف". زمن الملفت للنظر في هذا المجال أن نسبة كبيرة من إجابات الأشخاص على الأسئلة المحددة لتقييم التحول الديمقراطي في الأردن قد ذكروا عوامل ليس لها علاقة بالانفراج السياسي مثل البطالة، ورفع مستوى المعيشة، والمطالبة بالمزيد من الخدمات ورفع مستواها والعدالة في توزيعها. وفيما يلي عرض لأهم النتائج الأولية التي تمخضت عن الدراسة:

خصائص المبحوثين الديموغرافية والاقتصادية:

تم جمع بيانات عن (1197) فرداً موزعين على كافة مناطق المملكة، وفيما يلي عرض لأهم خصائصهم:

توزيع المبحوثين حسب الجنس:

أوضحت النتائج الأولية أن البيانات قد جمعت من (595) ذكراً و (602) أنثى، أي بنسبة (49.7% و 50.3%) على الترتيب. ويفترض أن يكون عدد الذكور مساويا لعدد الإناث، ويعود الفرق بينهما إلى اختلاف نسبة من رفض الاستجابة بين كل من الذكور والإناث، وعدم وجود الذكور في المنزل بالرغم من القيام بزيارة ثانية لهم.

توزيع المبحوثين حسب العمر:

جمعت البيانات المتعلقة بهذه الدراسة من الأفراد الذين بلغوا من العمر (19) سنة فأكثر. أظهرت النتائج الأولية أن (23.5%) من مجموع المبحوثين كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية (19-24) سنة، و (29.6%) في الفئة العمرية (25-34) سنة، في حين كانت أعمار أكثر من ربع المبحوثين (45) سنة فأكثر. ويبين الجدول (1) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب العمر.

جدول (1)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب العمر

الفئة العمرية	(%)
24-19	23.5
34-25	29.6
44-35	20.1
45 فأكثر	25.8
غير مبين	1.0
المجموع=100%	(1197)

توزيع المبحوثين حسب المنطقة الجغرافية (المحافظات)

يتوزع السكان في الأردن توزيعاً غير متوازن بين المحافظات, حيث يتركز السكان في مناطق محددة. وقد انعكس ذلك على توزيع العينة على المحافظات, حيث بينت الأرقام الأولية أن حوالي خمسي المبحوثين كانوا في محافظة العاصمة, و (22.4%) في محافظة اربد, و (4.0%) في محافظة المفرق, و (6.4%) في محافظة البلقاء, في حين تركز (15.1%) من مجموع المبحوثين في محافظة الزرقاء. أما إقليم الجنوب (محافظات الكرك, والطفيلة, ومعان) فقد احتوى (10.2%) من مجموع المبحوثين.

توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

أوضحت النتائج أن المستوى التعليمي لحوالي ربع المبحوثين كان أعلى من الثانوي, مقابل (23.0%) من حملة الثانوية العامة, وحوالي الخمس أميون ملمون بالقراءة والمكتابة. ويوضح الجدول (2) المبحوثين حسب المستوى التعليمي.

جدول (2)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	(%)
أمي / ملم	20.6
ابتدائي واعدادي	31.2
ثانوي	23.0
أعلي من ثانوي	25.1
غير ميين	0.1
المجموع=100%	(1197)

توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية:

بينت النتائج أن (73.4%) من المبحوثين كانوا متزوجين, مقابل (23.8%) كانوا من العزاب, في حين بلغت نسبة الأرامل والمطلقين (2.8%) من مجموع المبحوثين.

توزيع المبحوثين حسب الخصائص الاقتصادية:

أشارت النتائج إلى أن حوالي نصف المبحوثين كانوا نشيطين اقتصاديا حيث بلغت نسبة المشتغلين والعاطلين وغير المشتغلين * (36.6%, 13.5%, 49.9%) على التوالي. أما فيما يتعلق بالمشتغلين, فان (60%) منهم كانوا يعملون بأجر, و 28% يعملون لحسابهم, مقابل (12%) أصحاب عمل.

ويوضح الجدول (3) المبحوثين حسب الخصائص الاقتصادية.

* اتبع هنا تصنيف دائرة الاحصاءات العامة لهذه الخصائص الاقتصادية.

جدول (3)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الخصائص الاقتصادية

الخصائص الاقتصادية	(%)
مشتغل	36.6
متعطل	13.5
غير مشتغل	49.9
المجموع=100%	(1197)

جدول (4)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الحالة العملية

المشتغلون حسب الحالة العملية	(%)
صاحب عمل	11.2
يشتغل لحسابه	24.6
يشتغل بأجر	60.7
يشتغل بدون أجر	1.4
أخرى	0.5
غير مبين	1.6
المجموع=100%	(348)

تقييم أعمال مجلس النواب الحالي:

مدى الرضى عن أعمال وإنجازات المجلس, بينت النتائج أن:

(73%) من مجموع المبحوثين راضين بدرجات متفاوتة عن إنجازات المجلس, مقابل (21%) غير

راضين و (6%) أجابوا ب "لا اعرف".

(26%) أجابوا بأن المجلس قام بأعمال لم تكن بالمستوى المطلوب, مقابل (27%) لم يؤيدوا هذا التوجه و (47%) أجابوا ب "لا اعرف".

تقييم أعمال المجلس بالنسبة للأمور الواردة تالياً, بينت النتائج أن:

(62%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن المجلس قام بدور كاف إلى حد ما في متابعة أعمال الحكومة (21% غير كاف و 17% لا اعرف).

(44%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن المجلس قام بدور كاف الى حد ما في محاربة الفساد (44% غير كاف و 12% لا اعرف).

(66%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن المجلس قام بدور كاف في احترام القانون (18% غير كاف و 16% لا اعرف).

(48%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن المجلس قام بدور كاف في موضوع متابعة المفاوضات حول مؤتمر السلام (31% غير كاف و 12% لا اعرف).

(60%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن أعضاء المجلس قاموا بدور غير كاف في موضوع التواصل مع الناخبين (28% كاف و 12% لا اعرف).

(51%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن أعضاء المجلس قاموا بدور غير كاف في موضوع متابعة قضايا المواطن المهمة (40% كاف و 9% لا اعرف).

(47%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن المجلس قام بدور غير كاف في موضوع معالجة الأزمة الاقتصادية (41% كاف و 12% لا اعرف).

(39%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن المجلس قام بدور غير كاف في موضوع السرعة بإجراء التعديلات القانونية (35% كاف و 26% لا اعرف).

من خلال أيجاد المتوسط الحسابي لهذه النتائج نجد أن:

- (54%) من المواطنين أجابوا بأن أداء المجلس كان كافياً.
- (30%) من المواطنين أجابوا بأن أداء المجلس كان غير كافٍ.
- (16%) من المواطنين أجابوا بـ "لا أعرف".

تقييم المواطنين لأعمال النواب بالنسبة لدوائريهم الانتخابية عامة:

بينت النتائج أن:

- (46%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن النواب لم يقوموا بأعمال إيجابية لدوائريهم مقابل (29%) أجابوا بأنهم قاموا بأعمال إيجابية و (25%) أجابوا بـ "لا أعرف".
- (51%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأنه كان على النواب القيام بأعمال تحتاج إليها مناطقهم الانتخابية ولم يقوموا بها مقابل (22%) لم يكن لديهم هذا الشعور و(27%) أجابوا بـ "لا أعرف".
- (14%) من مجموع المبحوثين أفادوا بأنه كان هناك تواصل بينهم وبين نواب دوائريهم عن طريق طلب طلبات خاصة أو عامة من هؤلاء النواب (86% لم يقوموا بأي اتصال مع نواب مناطقهم الانتخابية).
- (70%) من الذين قدموا طلبات خاصة أو عامة من نواب مناطقهم أفادوا بأن النواب لم يلبوا هذه الطلبات بشكل إيجابي.

انعكاس هذه النتائج على انتخابات عام 1993:

بينت النتائج أن:

- (49%) من مجموع المبحوثين أجابوا [أنهم سيصوتون لبعض أو كل نواب دوائريهم الانتخابية في عام 1993.
- (35%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأنهم لن يمنحوا أصواتهم لأي من نواب دوائريهم الانتخابية.
- (16%) من مجموع الناخبين لم يقرروا موقفهم بعد.

من أُل (49%) من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأنهم سيصوتون لبعض أو كل نواب دوائرهم الانتخابية عام 1993 أدلى (38%) منهم فقط بأسماء النواب الذين سيصوتون لهم فيما لو أعادوا ترشيح أنفسهم. بأدناه النواب الذين ترددت أسماؤهم بشكل بارز* :-

الدائرة الأولى	: علي الفقير
الدائرة الثانية	: عبدالمنعم ابوزنط
الدائرة الثالثة	: طاهر المصري, ليث شبيلات, فخري قعوار
الدائرة الرابعة	: انور الحديد
الدائرة الخامسة	: أحمد العبادي
الدائرة السادسة	: محمد الازيدة, عبدالحفيظ علاوي
اربد	: احمد الكوفحي, عبدالرؤوف الروابدة, محمد العلاونة, ذوقان الهنداوي, حسني الشياب
لواء جرش	: حسين مجلي الرواشدة
لواء عجلون	: أحمد عناب
لواء الرمثا وبني كنانه	: سيلم الزعبي, محمد دردور
محافظة البلقاء	: عبدالطيف عربيات, عبدالله النسور, ابراهيم خريسات, سمير قعوار
محافظة الكرك	: احمد الكفاوين, جمال الصرايرة, محمود هويل
محافظة معان	: عبدالكريم الكباريتي
محافظة الزرقاء	: ذيب أنس, سلامة الغويري, عبدالباقي جمو, بسام حدادين
محافظة المفرق	: عبدالكريم الدغمي
محافظة الطفيلة	: عبدالله العكايلة
بدو الشمال	: سعد هایل السرور
بدو الوسط	: جمال الخريشا

* يجب التعامل مع هذه النتائج بحذر لعدة اسباب اهمها, أن العينة أختيرت حسب المحافظات وليس وفقا للدوائر الانتخابية, ولقلة عدد الافراد في العينة في بعض الدوائر الانتخابية, ولأن المبحوث فاضل بين النواب الحاليين فقط بمعزل عن أي مرشحين جدد قد يخوضوا المعركة الانتخابية في عام 1993.

أهم الأسس المتوقع اعتمادها في اختيار المرشحين لانتخابات عام 1993.

أظهرت النتائج أنه ومن مجموع الذين ينوون المشاركة في انتخابات 1993 فإن العامل الأساسي لاختيار المرشح كان ترتيبه حسب الأهمية على النحو التالي* :-

- (24%) لخدمات المرشح للدائرة
- (19%) الجرأة على بيان الرأي
- (13%) المؤهلات العلمية للمرشح
- (5%) الانسجام الفكري والبرامج الانتخابية, كل على حده
- (4%) القرابة.

قانون الانتخابات النيابية:

مدى تمثيل مجلس النواب الحالي لجميع فئات الشعب:

(28%) من مجموع المبحوثين أجابوا بان المجلس ممثل لفئات الشعب وطبقاته إلى درجة كبيرة.

(42%) من مجموع المبحوثين أجابوا بان المجلس ممثل لفئات الشعب وطبقاته بشكل متوسط.

(13%) من مجموع المبحوثين أجابوا بان المجلس ممثل لفئات الشعب وطبقاته إلى حد ما.

(8%) من مجموع المبحوثين أجابوا بان المجلس لا يمثل فئات الشعب وطبقاته أبدا.

(9%) من مجموع المبحوثين أجابوا ب "لا اعرف".

أما عن أسباب عدم تمثيل المجلس لجميع فئات الشعب وطبقاته:
(18%) من مجموع المبحوثين أفادوا بأن ذلك عائد إلى القانون الانتخابي الذي أجريت على أساسه الانتخابات النيابية.

السن الانتخابي في قانون الانتخابات الحالي:

(11%) من مجموع المبحوثين أفادوا بأن سن (19) هو السن الأمثل للانتخاب.

(41%) من مجموع المبحوثين يفضلون أن يكون السن الانتخابي أقل من (19) سنة.

(48%) من مجموع المبحوثين يفضلون أن يكون السن الانتخابي أكبر من (19) سنة.

عدد الدوائر والمقاعد النيابية, وأسس التقسيم, أشارت النتائج الأولية إلى ما يلي:-

(51%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن عدد الدوائر الحالي مناسب.

(57%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن عدد المقاعد الحالي مناسب.

(50%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن أسس تقسيم الدوائر الحالية مناسبة.

جدول (5)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب رأيهم بعدد الدوائر والمقاعد النيابية وأسس التقسيم

المجموع	لا اعرف (%)	غير مناسب/ غير ملائم (%)	مناسب/ ملائم (%)	العينة
1197	19.6	29.6	50.8	عدد الدوائر (20)
1197	11.0	31.8	57.2	عدد الدوائر (80)
1197	29.4	20.9	49.7	أسس التقسيم
1197	20.0	27.4	52.6	الوسط

ومن الذين أجابوا بغير مناسب, فان (82%) يفضلون دوائر أكثر من حيث العدد و (67%) أجابوا يفضلون مقاعد أكثر مما هي عليه الآن.

تقييم المواطنين لإجراءات انتخاب مجلس النواب:

أشارت النتائج الأولية إلى أن نسبة الذين كان لهم اعتراضات حول الأمور الإجرائية لقانون انتخاب مجلس النواب لم تتجاوز أُل (11%) في أي من هذه الإجراءات.
كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (6)

التوزيع النسبي للمبحوثين ومدى كفاية الإجراءات

المتعلقة بالانتخابات النيابية

المجموع=100%	لا اعرف (%)	غير كافية (%)	كافية (%)	الإجراءات
1197	41.0	10.5	48.5	سجلات الناخبين
1197	28.5	8.7	62.8	البطاقة الانتخابية
1197	30.2	11.4	58.4	غرفة الاقتراع
1197	41.5	7.9	50.6	أسلوب احتساب النتائج
1197	29.2	6.5	64.2	أسلوب إعلان النتائج
1197	34.1	9.0	56.9	الوسط

الأسلوب الأفضل لانتخاب مجلس النواب, أظهرت النتائج أن:-

(50%) من مجموع المبحوثين يفضلون أن يبقى الأمر كما هو عليه الآن.

(26%) من مجموع المبحوثين يفضلون التقسيم ذاته على أن يصوت الناخب لمرشح واحد فقط.

(15%) من مجموع المبحوثين يفضلون (80) دائرة بدلا من (20) ويصوت في كل دائرة لمرشح واحد فقط.

(3%) أساليب أخرى.

(6%) لا يعرفون.

قانون الأحزاب وتعليمات الإدارة العرفية وقانون المطبوعات والنشر:

أشارت النتائج الأولية إلى أن (39%) من مجموع المبحوثين كانوا على علم بأنه قد أجريت تعديلات على قانون الأحزاب, مقابل (33%) ليسوا على علم بها, في حين كان (28%) غير متأكدين من حصول مثل هذه التعديلات.

من جهة أخرى فقد وضحت النتائج أن (24%) من مجموع المبحوثين كانوا أكثر إماما بالتعديل الخاص بتحريم العمل الحزبي على منتسبي القوات المسلحة والأمن العام ومنعه في مؤسسات التعليم كافة, بينما لم تتجاوز نسبة الذين كانوا على علم بالمادة التي أناطت حل الحزب بقرار من محكمة العدل العليا بدلا من مجلس الوزراء أُل (17%).

وفيما يلي نسبة الإلمام بالتعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب:-

جدول(7)

التوزيع النسبي لجميع المبحوثين حسب عملهم بمواد قانون الأحزاب الجديد

يعلم	علم بكل تعديل حصل
17.5	01 زيادة عدد المؤسسين
14.5	02 زيادة عمر المؤسس
19.1	03 طعن لدى المحكمة في حال عدم موافقة الوزير
16.8	04 حل الحزب بقرار من المحكمة
20.8	05 حق الحزب بإصدار صحيفة
13.4	06 أموال الحزب أموال عامة
15.9	07 مقر الحزب ووثائقه مضمونة
18.2	08 تغريم كل من يشكل حزبا خارج نطاق القانون
24.2	09 تحريم العمل الحزبي على القوات المسلحة والأمن العام والتعليم

في حين أجاب أكثر من (70%) من مجموع المبحوثين بأن هذه التعديلات كانت جوهرية بعد أن اطلعوا عليها.

وأوضحت النتائج أيضا أن (47%) من مجموع المبحوثين كانوا على علم بأن هناك قانوناً جديداً للمطبوعات والنشر، مقابل 31% ليسوا على علم بوجود هذا القانون، في حين كان ما نسبته (22%) غير متأكدين من وجود قانون جديد للمطبوعات.

أما عن مدى إمام مجموع المبحوثين بمحتوى التعديلات المقترحة فكانت النتائج كالتالي:-

جدول (8)

التوزيع النسبي لجميع المبحوثين حسب العلم بمواد قانون المطبوعات الجديد

يعلم	تفاصيل القانون
35.8	عضو في النقابة
14.5	الحكومة اقل من 30% من رأس المال
23.1	رئيس التحرير لا يشغل وظيفة أخرى
16.0	قرار إصدار الصحيفة ليس من الوزير بل من المحكمة
24.1	حق الحزب بامتلاك صحيفة
21.1	تغريم بدل تعطيل
15.2	إلغاء الرخصة إذا توقفت الصحيفة عن الصدور 3 شهور
28.6	عدم نشر ما يذكي العنف والتعصب
29.7	عدم نشر ما يحقر الديانات
31.8	عدم نشر ما يسيء إلى الوحدة الوطنية
26.7	عدم نشر وقائع الجلسات السرية للمجلس
26.6	زعزعة الثقة بالعملة الوطنية
27.9	إهانة شخصية لرؤساء الدول
26.2	عدم نشر محاضر المحاكم

وفيما يتعلق بتعليمات الإدارة العرفية فان حوالي (63%) من مجموع المبحوثين كانوا على علم بإلغائها منهم (32%) كانوا على علم بالمادتين الخاصتين بمنع الطعن في أوامر الحاكم العسكري العام، و(41%) كانوا على علم بإجازة القبض على أي شخص وتوقيفه.

أما نسبة الذين كانوا على علم بالمواد التي احتواها قانون الدفاع القديم فكانت النتائج على الشكل

التالي :-

جدول (9)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب علمهم بالمواد التي تضمنها قانون الدفاع القديم

يعلم	قانون الدفاع
52.1	مراقبة النشرات، الخ
44.3	تفتيش السفن والمنازل، الخ
19.9	إخراج أي شخص من الأردن
41.8	الاستيلاء على الأراضي والأموال والبناء
32.7	إبعاد أي أردني خارج الحدود

الديموقراطية وأين نحن منها:

كفاية الإجراءات التي اتخذت لتحسين المناخ الديموقراطي وإمكانية تطبيقها:
أظهرت النتائج أن نسبة (71%) من مجموع المبحوثين أجابوا بأن الإجراءات التي اتخذت كانت كافية بدرجات متفاوتة, مقابل (14%) أجابوا بأنها غير كافية و (15%) كانوا غير قادرين على إعطاء رأي.

جدول (10)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب كفاية الإجراءات المتخذة

كفاية الإجراءات	(%)
كافية جداً	13.6
كافية إلى حد ما	58.0
غير كافية	13.7
لا اعرف	14.7
المجموع=100%	1197

أما عن نسبة الذين كانوا على قناعة بأن هذه الإجراءات سوف تطبق بشكل كامل فجاءت النتائج كالتالي:-

جدول (11)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب إمكانية تطبيق هذه الإجراءات بشكل كامل

إمكانية التطبيق	(%)
تطبق بشكل كامل	13.1
تطبق إلى حد ما	54.4
لا تطبق	8.1
لا اعرف	24.4
المجموع=100%	1197

لقد طلب من المبحوثين أن يحددوا، على ميزان من (1)، وتعني بداية الطريق، إلى (10)، وتعني ديموقراطي إلى أبعد الحدود إلى أي مدى يشعر المبحوث أن المناخ العام في الأردن يقوم على أساس من الحرية، والحق والعدل والمساواة أمام القانون. وتم توجيه هذا السؤال مرتين الأولى عند بداية المقابلة، والثانية بعد تعريف المواطن بجميع الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال.

وبينت النتائج أن ميزان الديمقراطية بلغ (4.584) من (10) درجات، ولكن تحسن هذا الموقف في النهاية واصبح يساوي (5.898) من (10) درجات، أي بزيادة مقدارها (29%). وعلى الرغم من هذه الزيادة في ميزان الديمقراطية إلا أن هناك نسبة من المبحوثين مقدارها (50%) تعتقد بأن هناك إجراءات إضافية ضرورية لرفع مستوى تشريعات الممارسة الديمقراطية على مجلس النواب اتخاذها، مقابل (47%) يعتقدون بان على الحكومة اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

أما الإجراءات الإضافية الضرورية التي على مجلس النواب اتخاذها لرفع مستوى تشريعات الممارسة الديمقراطية فقد جاءت كآلاتي:

جدول (12)

التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يعتقدون بأن على مجلس النواب اتخاذ إجراءات إضافية للرفع من مستوى الممارسة لديموقراطية

الإجراءات	(%)
القضاء على البطالة ورفع مستوى الخدمات وتحقيق العدالة	36.2
التوجه إلى مزيد من التشريعات التي تحسن المناخ الديمقراطي	20.3
المزيد من المشاركة والتوسع في مجال الحريات العامة	22.8
المزيد من المساءلة	8.8
رفع كلمة الله وتعاليمه السماوية	1.8
إجراءات أخرى	0.7
لا اعرف	18.5
غير مبين	4.8
مجموع الذين أفادوا بوجوب اتخاذ إجراءات إضافية=100%	(600)

أما بالنسبة للإجراءات الإضافية التي على الحكومة اتخاذها لرفع مستوى الممارسة الديمقراطية فقد كانت كما يلي:-

جدول (13)

التوزيع النسبي للذين يعتقدون بأن على الحكومة
اتخاذ إجراءات إضافية لرفع من مستوى الممارسة لديموقراطية

(%)	الإجراءات
54.9	التوسع في المسيرة الديمقراطية والحريات العامة وتعزيزها
18.9	تحقيق مطالب المجتمع بشكل عادل
7.9	القضاء على البطالة ووضع حد أدنى للأجور
9.0	اعتماد الكفاءة في التعيين ومحاربة المحسوبية والقضاء على الوساطة
1.1	الحد من الأحزاب
2.5	أن تتولى الحكومة كل شيء
0.7	إجراءات أخرى
17.3	لا اعرف
3.0	غير مبين
(566)	مجموع الذين أفادوا بوجوب اتخاذ إجراءات إضافية=100%

المشاركة في الحياة السياسية:

الانتماء إلى الأحزاب السياسية: بينت النتائج أن ما نسبته (1%) من مجموع المبحوثين ينتمي حالياً إلى أحزاب سياسية وإن (6%) ينون الانتماء إلى الأحزاب.